

مقتل ما لا يقل عن 13029 شخصاً
بسبب التعذيب بينهم 164 طفلاً

إيقاف ماكينة التعذيب يجب أن يوضع
على رأس الأجندة التفاوضية

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الجمعة 30 حزيران 2017

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة ومنهجية

ثانياً: ملخص تنفيذي

ثالثاً: التعذيب لدى الأطراف الفاعلة في سوريا

رابعاً: التوصيات

أولاً: مقدمة ومنهجية التقرير:

تُعتبر سوريا البلد الأعلى في العالم في العصر الحديث الذي يُقتل فيه هذا الكم المخيف من الأشخاص بسبب التعذيب، وعلى الرغم من أنه يتم التركيز غالباً على القتل بسبب التعذيب، إلا أن هناك أعداداً مُرعبة لأشخاص أُصيبوا بعاهات وتشوهات بسبب التعذيب أيضاً، وفي هذا التقرير السنوي الذي تقوم الشبكة السورية لحقوق الإنسان بإصداره دورياً على مدى السنوات الست الماضية، في اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب المصادف 26 حزيران من كل عام، نُسلط الضوء على استمرارية نهج التعذيب لدى الجهات الرئيسة الفاعلة في سوريا، وبشكل خاص لدى النظام السوري حيث أنه المرتكب الأكبر والأبرز لجريمة التعذيب، ونظراً لخطورة وفداحة جريمة التعذيب، نقوم بإصدار تقرير شهري خاص يسجل حصيلة الضحايا بسبب التعذيب من قبل مرتكبي الانتهاكات كافة.

إنّ القانون الدولي يحظر بصورة تامة التعذيب والمعاملة القاسية وغير الإنسانية أو المهذلة وهو بمثابة قاعدة عُرفية من غير المسموح للدول المسّ به أو موازنته مع الحقوق أو القيم الأخرى، ولا حتى في حالة الطوارئ، وإنّ انتهاك حظر التعذيب يُعتبر جريمة دولية في القانون الجنائي الدولي ويتحمّل الأشخاص الذين أصدروا الأوامر بالتعذيب أو لم يمنعوا حدوثه المسؤولية الجنائية عن مثل هذه الممارسات. على الرّغم من كل ذلك ماتزال شهادات الناجين من مراكز الاحتجاز تُشير إلى أنّ التعذيب مُستمر بشكل نمطي آلي وعلى نحو غاية في الوحشية والسادية، ويحمل في كثير من الأحيان صبغة



طائفية، وبشكل خاص في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري باعتبار أنه يعتقل القسم الأكبر من الحصيلة الكلية للمعتقلين بنسبة 87 % من ما لا يقل عن 106727 شخصاً مازالوا قيد الاعتقال حسب داتا الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/ 2011، كما وأننا نؤكد أننا مازلنا نُسجّل يومياً حالة أو حالتين وفاة بسبب التعذيب في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية التابعة له. من جهة أخرى، رصدنا أنه في عام 2017 تزايدت بشكل ملحوظ حصيلة ضحايا التعذيب لدى كل من قوات الإدارة الذاتية الكردية والتنظيمات الإسلامية المتشددة، وفصائل المعارضة المسلحة، حيث تُسجّل أسبوعياً مقتل 2 - 3 أشخاص بسبب التعذيب لدى إحدى تلك الجهات الثلاث.

ويؤدي هذا الكم الفظيع من عمليات الاعتقال والتعذيب إلى تفكك وتهديم المجتمع، وتظهر آثار ذلك بشكل أكثر وضوحاً على المرأة، سواء تعرضت للاعتقال والتعذيب بشكل مباشر، أو فقدت زوجها أو ابنها كضحايا للاعتقال والتعذيب، وأصبحت بدون زوج ولا مُعيل.

يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”لا ينال نهج الحكومة السورية في عمليات القتل تحت التعذيب الاهتمام والرعاية الدولية، كما لا يُلحظ إطلاقاً في العملية السياسية في جنيف وأستانة وغيرها، كما لا تقوم الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب بما يتوجب عليها بحسب المادة الخامسة منها التي تُلزم الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات لإقامة ولايتها القضائية على جرائم التعذيب، فهناك الكثيرين من مرتكبي جرائم التعذيب أصبحوا لاجئين في بلدان مُصادقة على الاتفاقية، ويتوجب بذل مزيد من الجهود والأموال لملاحقتهم ومحاكمتهم“.

لاتزال الوفيات أثناء الاحتجاز تحدث بسرّية شبه كاملة ولا تحظى في معظمها باهتمام الجمهور الدولي والخطاب السياسي حول العنف في النزاع السوري، رغم آثارها المدمرة على حياة مئات الآلاف من السوريين.

منهجية التقرير:

يعتمد التقرير بشكل رئيس على أرشيف الشبكة السورية لحقوق الإنسان الناتج عن حالات المراقبة والتوثيق اليومية المستمرة منذ عام 2011 حتى الآن، ومعظم الإحصائيات الواردة فيه مسجلة بالاسم والصورة ومكان وزمان الوفاة والاعتقال، ويتفاوتت تكامل هذه المعلومات بين حالة وأخرى، بحسب قدرتنا على الوصول، وبسبب التحديات الفوق اعتيادية في سوريا، وبكل تأكيد فإنّ ما ورد ذكره في هذا التقرير يُمثّل الحدّ الأدنى من الانتهاكات الحقيقية التي تتم ممارستها.



كما أننا نقوم بإجراء لقاءات دورية مع ناجين من التعذيب ومع عائلات لضحايا ماتوا بسبب التعذيب من محافظات سورية مختلفة إما عبر برنامج السكايب أو الهاتف أو عبر زيارتهم في أماكن وجودهم داخل وخارج سوريا، وقد قمنا باختيار 6 روايات نوردتها لأول مرة بعد تقريرنا الذي صدر العام الماضي في اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب 26/ حزيران/ 2016، وقد استخدمنا في بعض الشهادات أسماء مستعارة حفاظاً على خصوصية الشهود ومنع تعرضهم للمضايقات أو الملاحقة الأمنية، وحصلنا في بعض الأحيان على صور تثبت تعرضهم للتعذيب، وقد أخبرنا جميع من التقينا بهم بهدف التقرير، وحصلنا على موافقتهم في استخدام المعلومات التي أدلوا بها. ونستعرض في هذا التقرير أبرز الحوادث التي حصل معظمها بعد صدور تقريرنا العام الماضي الموافق لليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب 26/ حزيران/ 2016 حتى 26/ حزيران/ 2017.

ثانياً: ملخص تنفيذي:

منذ آذار/ 2011 حتى حزيران/ 2017 وثقنا مقتل ما لا يقل عن 13029 شخصاً بسبب التعذيب، بينهم 164 طفلاً، و57 سيدة (أنثى بالغة)، يتوزعون حسب الأطراف الأربعة الفاعلة إلى:

في الدرجة الأولى:

قوات النظام السوري: 12920 شخصاً، بينهم 161 طفلاً، و41 سيدة.

في الدرجة الثانية:

- التنظيمات الإسلامية المتشددة: 47 شخصاً، بينهم طفل واحد و13 سيدة.
- تنظيم داعش: 30 شخصاً، بينهم طفل واحد، و13 سيدة.
 - تنظيم جبهة فتح الشام: 17 شخصاً جميعهم من الرجال.

في الدرجة الثالثة:

فصائل المعارضة المسلحة: 30 شخصاً، بينهم طفل واحد وسيدة واحدة.

في الدرجة الرابعة:

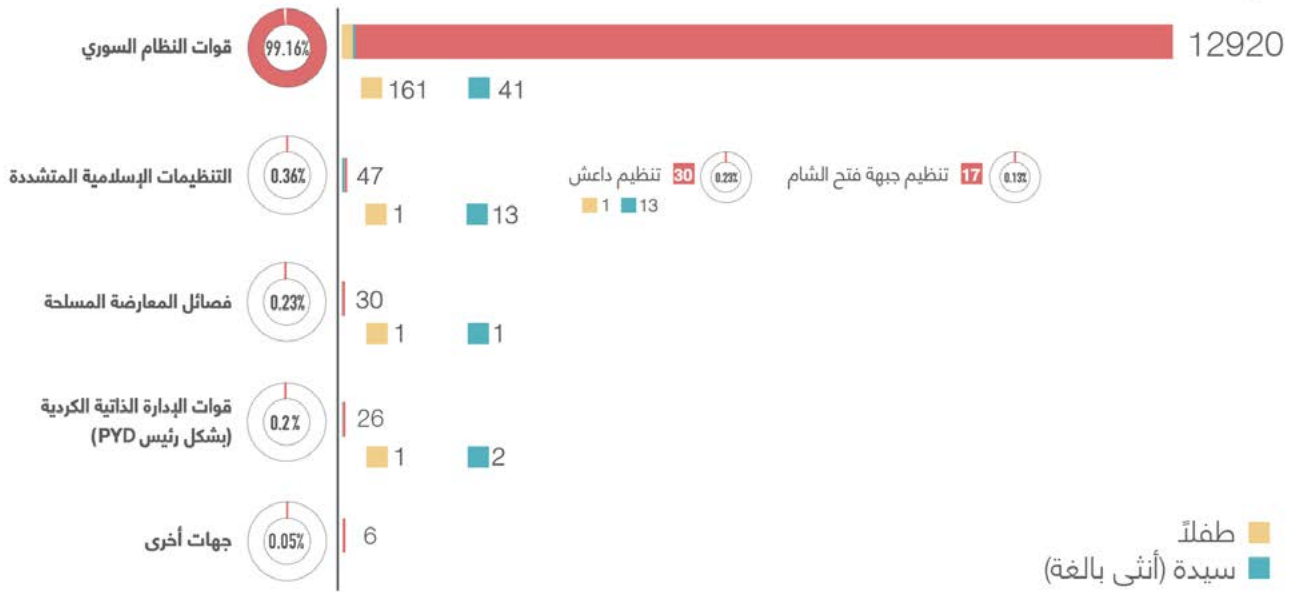
قوات الإدارة الذاتية الكردية: 26 شخصاً، بينهم طفل واحد وسيدتان

جهات أخرى: 6 أشخاص



مقتل 13029 شخصاً بسبب التعذيب

في سوريا منذ آذار 2011 حتى حزيران 2017 يتوزعون على النحو التالي:



ثالثاً: التعذيب لدى الأطراف الأربعة الرئيسية:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش والأمن والمليشيات المحلية والأجنبية):

منعاً من تكرار ما قد أكدنا عليه وأوردناه في عشرات التقارير السنوية والشهرية السابقة عن أساليب التعذيب، والموت بسبب التعذيب، وظروف وآليات الاحتجاز، فإن الهدف الرئيس من هذا التقرير هو التركيز على أن النظام السوري لم يُغيّر قيدَ شعرة من منظومة (الاعتقال - التعذيب - القتل تحت التعذيب - الإخفاء القسري)، فعلى الرغم من أن الحكومة السورية نفسها قد أصدرت مئات شهادات الوفاة لأشخاص كانوا معتقلين لديها، عدا عن الـ 12920 الذين قمنا بتوثيق أنهم قد قتلوا لديها بسبب التعذيب، لم نعلم أن الحكومة السورية قد أثبتت أن شخصاً واحداً لم يُقتل بسبب التعذيب، بل مات بقدر إلهي، كما أنها لم تُصرح أو تكشف عن أي سجلٍ مُتكامل لحالات الوفيات لجميع من مات داخل مراكز



الاحتجاز والمشافي العسكرية، إضافة إلى عدم التصريح عن مكان وجود المعتقل، ومنعه من توكيل محامي، وحظر أسرته عن زيارته، وعدم تسليم جثته، كل هذا يُشير إلى استراتيجية تعتمد عليها الحكومة السورية في كل خطوة من الخطوات السابقة، وهذا بدوره يُثبت دورها وتورطها في كل من: التعذيب، ومنع التحقيق في حالات الوفيات، وإبلاغ الأهالي عنها، وإعادة الجثّة، وإخفاء الأدلة الجرمية، ومنع منظمات حقوق الإنسان الدولية والوطنية من زيارة أيٍّ من السجون أو الأفرع الأمنية، ولكل هذا تولّد لدينا اعتقاد قوياً جداً أنّها تتحمل المسؤولية المباشرة عن وفاة الضحايا، كما أنه انتهاك للعديد من المعاهدات والمواثيق، في مقدمتها: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، والمادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربعة، والمادة 28 من الدستور السوري، ويجب التنويه لجميع الأفراد المشاركين في هيكل التعذيب داخل النظام السوري؛ حيث أنه لا يحقُّ لأيٍّ منهم أن يتدرّع بأية ظروف استثنائية أو أوامر صادرة عن موظفين أعلى رتبة لتبرير التعذيب، وذلك بحسب المادة الثانية من اتفاقية مناهضة التعذيب.

تعذيب مطلق القبول:

لقد لجأت قوات النظام السوري إلى استخدام التعذيب بشكل مُنهج ضدّ المحتجزين لديها منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011، وبعد أشهر قليلة من بدء الحراك اتسمت بعض عمليات التعذيب بطابع طائفي وعنصري، كما مورست عمليات التعذيب على المحتجزين بشكل يومي ولساعات طويلة؛ بقصد الانتقام والقتل وكوسيلة للتخلص من المعارضين المحتجزين وأعدادهم المتزايدة، ولتركيع وإخضاع الحراك الشعبي وإرهابه وإذلاله وتشريدته، حيث استخدمت القوات الحكومية أساليب غاية في الوحشية تحدّثنا عنها مطولاً في [دراسة موسعة](#) صدرت عام 2014، ووفقاً لمئات الشهادات والروايات التي لدينا، فإنّ ذلك يكاد ينطبق على جميع المعتقلين، وفي [دراستنا الموسعة](#) عن تحليل وتأكيّد هوية قرابة 800 شخص من صور قيصر المسربة، أكّدتنا على انتهاج النظام السوري للتعذيب كأداة حرب تجاه الخصوم.

عبد الرحمن النّحاس، من مدينة حمص، طالب في الثانوية العامة، كان يبلغ من العمر 17 عاماً، عندما اعتقلته دورية تابعة لفرع الأمن العسكري من منزله في حي الإنشاءات في 8/ تموز/ 2016 بسبب وشاية أمنية لكتابته منشوراً على حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك عن أبيه الذي قضى بسبب التعذيب في سجن صيدنايا العسكري عام 2015، أمضى معظم مدة اعتقاله في [الفرع 215](#) بدمشق وأُفرج عنه في كانون الثاني/ 2017.

التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عبد الرحمن في مكان وجوده بمحافظة إدلب، وأفادها بشهادته عن أبشع وسائل



التعذيب التي تعرّض لها في أثناء احتجازه في فرع الأمن العسكري بمدينة حمص:

”منذ دخول عناصر الأمن منزلي بدؤوا بضربي وسحبي من شعري وأخذوني مباشرة إلى فرع الأمن العسكري بحمص، هناك أوقفوني في ممر وطلبوا مني أن أنزع كامل ملابسني للتفتيش، بعدها سمحوا لي أن أرتدي بنطالي فقط وأدخلوني إلى غرفة مُحقق كان برتبة نقيب، فسألني أنت ابن الإرهابي؟ وأقسم أن يستمرّ في تعذيبي إلى أن يُرسلني إلى أبي، ثم استدعى شخصاً يُدعى زهير سحبي من رقبتني إلى القبو وبدأ تعذيبي في الممر عبر ربط ساقيني بخشبة ورفعهما إلى الأعلى وضربني بعصا على كامل ساقيني طيلة نحو نصف ساعة، بعدها سحبتني إلى زنزانة جماعية في القبو، بقيتُ غير قادر على الحركة بشكل كامل حتى المساء حين أعاد العنصر زهير إخراجي وضربي ثانية عبر تعليق يديّ بجبل ورفعني عن الأرض وجلدي وإطفاء سيجارته في ظهري كلما تعب، كما سكب كأس شاي حار على بطني، واستمرّ بتعذيبي نحو ساعة كاملة من دون أن يسألني أي سؤال باستثناء الشتائم الموجهة لي ولأبي أيضاً، الذي اعتقلوه قبل نحو عام ومات تحت التعذيب في صيدنايا، وعبارات كحزين على الإرهابي وتتجرأ وتقول أننا عذبناه، وهكذا بقيت يوماً أتعرّض للتعذيب مدة أربعة أيام بعدها حوّلوني إلى الفرع 215 بدمشق وجعلوني أبصم على اعترافات علمت فيما بعد أنها دعم الإرهابيين“.

وعن أساليب التعذيب في الفرع 215 يقول عبد الرحمن:

”عندما وصلت إلى الفرع 215 كنت لأزال غير قادر على الحركة وبدأت أعاني من التهابات في ظهري وقدمي نتيجة الجروح، هناك أيضاً قاموا بتفتيشي مرة أخرى ووضعوني في زنزانة جماعية في قبو، لم أتعرض لا للتعذيب ولا للتحقيق في هذا الفرع ولكن بدأت أصاب بأمراض بسبب الجروح وأخرى بسبب المكان المكتظ بالمعتقلين كالجرب والتهابات في الصدر وإسهال وهزال شديد، كان يأتي ممرض ويُعطيني مُسكناً للألم فقط مرة أو مرتين في الشهر وبقيت هكذا إلى أن نُقلتُ إلى سجن عدرا المركزي بدمشق وتمّ تحويلي إلى محكمة مكافحة الإرهاب.



عندما وصلت إلى سجن عدرا اتصلت بعائلتي التي قامت بدفع مال لوسطاء لدى المحكمة وبقيت في السجن نحو 45 يوماً قابلت فيها القاضي مرتين الأولى حين حُوِّلْتُ إلى المحكمة والثانية حين وُقِعَ على إخلاء سبيلي وأخبرني أنه تعاطف معي بسبب صغر سني ومظهري النحيل والشاحب، ولكنني أعرف أنه تعاطف معي بسبب الرشوة فمعظم المعتقلين كانوا في أسوأ أحوالهم ولم يتعاطف معهم ومعظمهم ما يزال موجوداً منذ سنوات في السجن بسبب عدم قدرتهم على دفع أموال باهظة للمحكمة“.



الدكتور نبيل سلام

أبرز ضحايا الموت بسبب التعذيب لدى النظام السوري:

الدكتور نبيل سلام، طبيب داخلية، من أبناء مدينة دوما بمحافظة ريف دمشق، تولد عام 1979، اعتقلته قوات النظام السوري عام 2012، يوم الثلاثاء /20 كانون الأول/ 2016، وردتنا معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب في أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري.



علاء عبد العال

علاء عبد العال من أبناء مدينة إدلب، طالب في مدرسة الحاسوب، اعتقلته قوات النظام السوري عام 2012 من مدرسته في مدينة إدلب، يوم الجمعة /12 أيار/ 2017 حصلنا على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب في سجن صيدنايا العسكري التابع لقوات النظام السوري.





الناشط عامر سفاف

الناشط عامر سفاف، من حي جنوب الثكنة بمدينة حماة، تولى عام 1980، ناشط في المجال الطبي، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الخميس 19/ نيسان/ 2012 من نقطة تفتيش تقع في حي عين اللوزة بمدينة حماة. يوم السبت 30/ كانون الثاني/ 2016 أبلغنا ذويه تأكدتهم من وفاته بسبب التعذيب في سجن صيدنايا العسكري.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عبر برنامج السكايب مع عائلة الضحية عامر سفاف وأخبرونا عن موته بسبب التعذيب، أخبرتنا زوجته:

”أُفرج عن أحد المعتقلين من سجن صيدنايا واتصل بنا عبر الهاتف الأرضي وطلب لقاءنا، عندما التقينا به أخبرنا أن عامر مات بجانبه في السجن بسبب الجوع والمرض وتعرضه لنزيف في الرأس بسبب ضربه من قبل السجناء على رأسه وبقي يُعاني من النزيف ثلاثة أيام ثم توفي من دون أن يقوموا بنقله إلى المشفى، ثم تأكدنا عندما ذهبنا إلى الشرطة العسكرية في دمشق وتقدمنا بطلب لزيارته فأخبرونا أنه مات بسبب توقف قلب مفاجئ“.

الاستنتاجات القانونية:

بحسب ما ورد في هذا التقرير، وتقارير سابقة، وبموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي ورد ذكرها، فإنَّ النظام السوري وعبر عدة مؤسسات قد مارس التعذيب على نحو سياسة مؤسساتية نمطية، وفي إطار واسع، وهذا يُشكِّل خرقاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويرقى إلى الجرائم ضد الإنسانية، وقد وصل في كثير من الأحيان إلى انتهاك حق الحياة، بشكل كثيف، كما تُشكِّل تلك الجرائم التي مورست بعد بدء النزاع المسلح الغير دولي بشكل منهجي وواسع النطاق خرقاً فاضحاً للقانون الدولي الإنساني، وترقى إلى جرائم حرب، ثبتَ أن النظام السوري على علم تام بها، وعلى يقين بأنَّ ظروف الاحتجاز اللاإنسانية سوف تؤدي حتماً إلى الوفاة لكنه لم يَقم بفعل أي شيء، ولا يفتح أي تحقيق، أو محاسبة للمتورطين بها، بل قام بشرعة جرائمهم، ومحاولات لإخفاء وطمس الأدلة الجنائية.



باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

- تنظيم داعش:

لدى تنظيم داعش هيكلية تنظيمية متينة، كما أن مناطق استهدافه من قبل الحلف السوري الروسي تُعتبر الأقل نسبياً، ومقارنة بالقصف اليومي وحجم المجازر المرتكبة في مناطق سيطرة المعارضة السورية فهي لا تكاد تُقارن، ويهدف الحلف السوري الروسي إلى السماح للناس بإنشاء مؤسسات، كي يختبر السكان العيش في ظلّ تنظيم داعش، مقارنة مع ما كان عليه الحال في ظلّ النظام السوري، ولتعزيز المقولة التي يحاول الترويج لها أن ”تنظيم داعش هو البديل عن نظام الأسد“، كل هذا مكنّ تنظيم داعش من بناء جهاز للاعتقال والتعذيب، وأسّس عدة مراكز احتجاج، تحدّثنا عنها وعن أساليب التعذيب المتبعة فيها بالتفصيل في تقرير سابق، وفرض التّنظيم عبر أساليب تعذيبه الوحشية سلطته على المجتمع الذي يسيطر عليه. وتتدرج وحشية التعذيب وأساليبه بحسب التّهم الموجهة للمحتجزين، فالمعتقلون بتّهم مناهضة وجود التنظيم كالنشطاء، إعلاميين وحقوقيين وعاملين في منظمات أجنبية أو الأفراد العسكريين في فصائل المعارضة المسلحة يتعرّضون لأقصى درجات التعذيب والتنكيل وغالباً ما يستمرّ التنظيم بتعذيبهم حتى الموت أو تصويرهم في إصداراته المرئية وقتلهم بشكل وحشي، أما المحتجزون بتّهم مخالفة التعاليم التي يفرضها التنظيم فيتعرضون لأساليب تعذيب أقل شدة.

الطالب الجامعي علي حمد الخلف، من قرية أبو حمام في ريف محافظة دير الزور الشرقي، طالب جامعي في كلية الهندسة الكهربائية في جامعة حلب، تولى عام 1990، اعتقاله تنظيم داعش من مكان وجوده في مقهى إنترنت في القرية في 20/ نيسان/ 2017، وأطلق سراحه في 29/ نيسان/ 2017 تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان معه -عبر برنامج سكايب- وأخبرنا بشهادته:

”اعتقلني التّنظيم عندما كنت في أحد مقاهي الإنترنت في القرية، حيث كان التنظيم يفرض رقابة شديدة على تلك المقاهي، داهم 5 من عناصر الحسبة الإسلامية المقهى، واعتقلوا معي قرابة 17 شاباً معظمهم طلاب جامعيون، بداية تم اصطحابنا إلى مكتب الحسبة في البلدة، وتم الإفراج عن قسم كبير من الشبان بعد تفتيش هواتفهم النّقالة، بالنسبة إلي كان الأمر أصعب، حيث عثروا في هاتفي على مراسلات مع زملاء لي في مناطق سيطرة النظام، وأنهموني بنقل أخبار الدولة الإسلامية إلى الأعداء، فنقلوني مباشرة إلى سجن صغير على أطراف البلدة، يقع داخل ثكنة عسكرية للتنظيم، وفيه غرفتان للاعتقال، استقبلوني بالضرب بأخص البنادق،



وتعرضت لضرب مبرح جداً فقدت على إثره الوعي مدة ساعة تقريباً، وبدأت بعدها جلسات التحقيق والأسئلة الدقيقة عن محتوى كل مراسلة، وعن مدى صلتى بمخابرات النظام السوري في مطار دير الزور، وللعلم لم تكن لي أي صلة بذلك، أخبرتهم أنني على استعداد للاعتراف بما يريدون بشرط إيقاف الضرب عني، لكنهم رفضوا وطلبوا مني معلومات تفصيلية عن أشخاص في القرية قد تربطهم صلات بالنظام، استمروا بعد ذلك بتعديبي، حيث كنت أتعرض للجلد، والشبح، ومنعوني من النوم، وكثيراً ما كانوا يأتون بسكاكين وسواطير ويخبروني بأنهم سيدبحونني كما تُذبح البهائم إن لم أعترف، أُطلق سراحى بعد 9 أيام بعد تدخل وسطاء وأقرباء لي، وبغرامة مالية تبلغ تقريباً 500 دولار أمريكي“.

الاستنتاجات القانونية:

يقوم تنظيم داعش بإجراء محاكمات شكلية للمحتجزين لديه وفقاً لقوانين تنتهي بالحكم على المحتجز بالموت بالتعذيب أو الإعدام الميداني والقتل بطرق وحشية مبتكرة، ولا تراعي أيّاً من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني وهذا يُشكّل جريمة حرب.

- تنظيم جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً):

على الرغم من إعلان تنظيم جبهة النصرة انفكاكه عن تنظيم القاعدة وتشكيل تنظيم جبهة فتح الشام في تموز/ 2016، إلا أنه لم يُغيّر من ممارساته وأساليب التعذيب المتبعة سابقاً في مراكز الاحتجاز التي يُديرها، وسجّن العقاب سيئ الصيّت في إدلب نموذج صارخ عن ممارسات وحشية في التعذيب، ونحن بصدد إصدار تقرير مفصل حوله قريباً.

تفاوتت أساليب التعذيب التي يتعرض لها المحتجز في مراكز الاحتجاز التابعة لتنظيم جبهة فتح الشام ما بين الجلد (وهو ضرب ظهر المعتقل بعصا أو كبل كهرباء)، وهو الأسلوب الأكثر استخداماً في التعذيب سواء أثناء التحقيق أو العقوبة، إضافة لممارستها الشبح والدولاب والصعق بالكهرباء، وأخيراً أسلوب التعذيب النفسي عبر تهديد المعتقل بالإعدام، وأخذه من أجل تنفيذ عملية الإعدام وإعادةه إلى مكان الاحتجاز عدة مرات.

لاحظنا تصاعد تعرض المحتجزين لدى تنظيم جبهة فتح الشام لممارسات التعذيب، كما لاحظنا تصاعداً في أساليبه، وارتفاعاً في حصيلة الوفيات بسبب التعذيب في مراكز احتجازها منذ منتصف عام 2016 حتى حزيران 2017، لكنها لم تصل بعد إلى أعمال نمطيّة منهجية.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

10

أبرز ضحايا الموت بسبب التعذيب لدى تنظيم جبهة فتح الشام:

حسين علي محمد (الملقب أبو علي جبالة)، تولى عام 1975، من أبناء مدينة حماة ونازح منها، ويقوم في ريف إدلب الجنوبي، قيادي في كتبية مغاوير حماة، التابعة لفصائل المعارضة المسلحة، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لتنظيم جبهة فتح الشام إثر مدهمة مكان إقامته في ريف محافظة إدلب الجنوبي، واقتادته إلى مركز احتجاز تابع لها يُسمى ”العقاب“ في مطلع أيلول/ 2016، ويوم الخميس 29/ أيلول/ 2016، وردتنا معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب في مركز احتجاز العقاب، وتم تسليم جثمانه لذويه وعليه آثار تعذيب.

مقطع فيديو يظهر آثار التعذيب على جثمان حسين علي محمد الملقب (أبو علي جبالة) الذي كان معتقلاً لدى تنظيم جبهة فتح الشام - أيلول 2016

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان - عبر الهاتف - مع أحمد حسين محمد وهو ابن الضحية حسين محمد وأخبرنا عن ظروف اعتقال والده وتعذيبه:

”اعتقلت جبهة فتح الشام والدي بتهمة العمالة للنظام، بعد مدهمة منزلنا في معرة النعمان، واقتادوه معهم إلى مكان لا نعرفه، حيث تم اعتقاله بتهمة العمالة للنظام، بعد ادعاء أحد الأشخاص عليه بأنه على تواصل مع قوات النظام في مدينة حماة، بعد عدة أيام علمنا أنه في فرع العقاب، وأنه تعرّض لتعذيب شديد، حاولنا كثيراً التوسّط لديهم لمعرفة مصيره والتخفيف عنه، لأنه بريء من التّهم الموجهة إليه، لنصدّم في اليوم الرابع لتوقيفه بموته، وادّعت فتح الشام أنه توفي بسبب سكتة قلبية، علماً أنه يتمتع بصحة جيدة ولا يشكو من أية مشكلات في القلب قبل اعتقاله، استلمنا الجثة وكانت آثار الضرب والتعذيب والشبح واضحة جداً عليها، حتى إنه كان يعاني من تجفاف قوي بسبب منعه من شرب الماء ووضعته تحت أشعة الشمس لساعات طويلة“.

مصطفى طه عجاج، من قرية بلشون بريف محافظة إدلب الجنوبي، مدني، في آب/ 2016 اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لتنظيم جبهة فتح الشام من مكان إقامته في قرية بلشون، وتم نقله إلى مركز احتجاز تابع لها في ريف إدلب يُسمى ”العقاب“، ويوم الإثنين 29/ آب/ 2016، وردتنا معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب في سجن العقاب التابع لجبهة فتح الشام، حيث تم تسليم جثمانه لذويه وعليه آثار تعذيب.



تاء: قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني):

قبل عام 2016 لجأت هذه القوات في مراكز احتجازها إلى استخدام الضرب المؤذي والمسبب لكسور في العظام أثناء التحقيق مع المعتقلين والمختطفين لديها بشكل رئيس وواسع، ولقد سجلنا تصاعداً في شدة أساليب التعذيب وارتفاع حصيلة ضحايا التعذيب لديها منذ بداية عام 2016 حتى حزيران 2017، ومارست أساليب تعذيب مشابهاً للنظام السوري كالشَّبح والدُّولاب والصَّعق الكهربائي والتجويد والحرمان من الرعاية الصحيَّة، خاصة تجاه المتَّهمين بالانتماء إلى فصائل المعارضة المسلحة وأقربائهم، كما حملت بعض عمليات التعذيب صبغة عرقية.

خلف بشير العلي، من قرية بوزكيج الواقعة قرب مدينة جرابلس بريف محافظة حلب الشمالي، هُجِّرَ قسرياً مع زوجته وأبنائه من قرية بوزكيج الخاضعة لسيطرة قوات الإدارة الذاتية إلى مدينة جرابلس بحجة أنّ أبنائه مقاتلون لدى المعارضة المسلحة، يوم الأحد 18/ حزيران/ 2017 ذهب إلى بوزكيج من جرابلس لزيارة منزله فقامت عناصر من قوات الإدارة الذاتية باحتجازه داخل منزله وتعذيبه بعد أن شاهدتهم وهم يسرقون منزله.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع خلف العلي -عبر الهاتف- وأخبرنا عن التعذيب الذي تعرَّض له:



خلف العلي

”عندما وصلت إلى منزلي في قريتي فوجئتُ بمجموعة مؤلفة من 5 أشخاص تابعة لـ YPG يسرقون محتويات منزلي وعند رؤيتهم لي وجميعهم يعرفونني ويعرفون أولادي هاجموني وضربي بعصا وشتموني وهددوني بقتل أولادي واستمروا بضربي إلى أن فقدتُ الوعي، وبعد نحو يوم كامل وجدت نفسي مقيّداً داخل منزلي، ومنزلي فارغ من جميع محتوياته فبدأت بالصراخ إلى أن سمعني الجيران وقاموا بفكّي وهربت نحو مدينة جرابلس“.

صور تظهر آثار التعذيب على جسد الضحية خلف العلي



أبرز ضحايا الموت بسبب التعذيب لدى قوات الإدارة الذاتية:

محمد خير الخليف، صيدلاني، من أبناء قرية تل علو البيلونية بريف محافظة الحسكة الشمالي، من مواليد عام 1980، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني) من مكان عمله في مدينة القامشلي في كانون الأول/ 2016، توفي بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها وتم تسليم جثمانه لذويه يوم الأحد 19/ شباط/ 2017



محمد خير الخليف

عامر علي شيخي، من مدينة عامودا بريف محافظة الحسكة، تولد عام 1993، لاعب كرة قدم في فريق عامودا، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني) أثناء وجوده في سوق مدينة عامودا يوم الخميس 29/ كانون الأول/ 2016 وتمّ اقتياده إلى مركز احتجاز المجنّدين قسراً في بلدة تل بيدر بريف محافظة الحسكة، ويوم الأحد 5/ شباط/ 2017 وردتنا معلومات تؤكد وفاته بسبب نقص الرعاية الصحية في مركز احتجاز بلدة تل بيدر بريف محافظة الحسكة. صورة الضحية عامر علي شيخي



عامر علي شيخي

ثامر صالح المكطف، من مدينة القامشلي بريف محافظة الحسكة، تولد عام 1992، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية في حزيران 2016 إثر شنها حملة اعتقالات عشوائية أعقبت تفجير حديقة الكندي في مدينة القامشلي، يوم الأربعاء 29/ حزيران/ 2016 وردتنا معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب في أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات الإدارة الذاتية في مدينة القامشلي.



ثامر صالح المكطف





مؤيد موسى الكلاح

مؤيد موسى الكلاح، من أهالي قرية البهيرة بريف عامودا، الأحد /7 آب/ 2016 اعتقلته قوات الإدارة الذاتية من مكان وجوده في مدينة عامودا بريف محافظة الحسكة، حيث وجّهت له تهمة زراعة عبوة ناسفة انفجرت في مكان قريب من مكان وجوده في مدينة عامودا، وفي يوم الثلاثاء 9/ آب/ 2016 وردتنا معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب في أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات الإدارة الذاتية، حيث تمّ تسليم جثمانه لذويه.

صورة الشاب مؤيد موسى الكلاح

الاستنتاجات القانونية:

لم ترعِ قوات الإدارة الذاتية الكردية في هذا الخصوص مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، وتُشكّل ممارسات التعذيب التي تقوم بها بحق خصومها على خلفية النزاع المسلح الغير دولي جريمة حرب.

ثاء: فصائل المعارضة المسلحة:

لجأت قوات المعارضة المسلحة إلى أساليب الضرب المبرح بواسطة أدوات كالعصا الخشبية والمعدنية والسلك الكهربائي أثناء التحقيق مع المعتقلين لديها على خلفية تهمة جنائية صغيرة، إضافة لاستخدامها وضعيات تعذيب كالدولاب والشبح (الدولاب: عجلة سيارة يتم وضع المحتجز فيه مع ثني ركبتيه ثم ضربه. الشبح: تعليق المحتجز من يديه أو قدميه وتركه معلقاً مع رفعه عن الأرض) وذلك بشكل رئيس تجاه العملاء والجواسيس المتهمين بالتعاون مع النظام السوري، أو مرتكبي جرائم كبيرة كالقتل والزنا، كما أشرنا إلى ذلك بشكل موسع في تقرير يتحدث عن مراكز الاحتجاز التابعة لفصائل المعارضة المسلحة بعنوان ”في انتظار العدالة“، ولم تصل تلك الممارسات إلى كونها أعمالاً مُتسقة على نطاق واسع ضد المدنيين. الأستاذ (م. س)، من مدينة دوما بمحافظة ريف دمشق، مدرس لغة عربية، تولى عام 1979 وقيادي سابق في جيش الأمة -أحد فصائل المعارضة المسلحة العاملة في محافظة ريف دمشق سابقاً-، تعرّض للاعتقال والتعذيب في مركز احتجاز تابع لفصيل جيش الإسلام -أحد فصائل المعارضة المسلحة-.



أخبرنا الأستاذ (م. س) عبر لقاء أجريناه معه في مكان وجوده بريف محافظة إدلب عمّا تعرّض له أثناء اعتقاله: ”يوم الأربعاء 28/ كانون الأول/ 2016، داهمت عناصر مسلحة منزلي في مدينة دوما، وقاموا بضربي أثناء مدهامة المنزل أمام زوجتي وطفلي، ثم اقتادوني إلى مقرّ عسكري تابع لهم في مدينة دوما وبقيت هناك لساعات، بعدها تم تحويلي إلى سجن التوبة، وهو سجن سيئ الصيت تابع لجيش الإسلام، في السجن تم استقبالني بالركل والضرب بالكرباج، وكانت تُهمتي هي انتمائي سابقاً إلى جيش الأمة الذي سيطر عليه جيش الإسلام قبل عام من اعتقالي تقريباً، تعرّضت لكثير من جلسات التحقيق، في أوقات مختلفة وغالباً ما كانت تتّم ليلاً، بعد مضي شهرين من الاعتقال ورفض المطلق الاعتراف بالتُّهم الموجهة إلي، تمّ تحويلي إلى منفردة، عبارة عن زاوية صغيرة، بالكاد تتسّع لجسدي، ولا أستطيع النوم فيها إلا واقفاً، بقيت فيها نحو 12 يوماً، وبدأت عمليات التعذيب تزداد قسوة، تعذيب نفسي مثل الشتائم بالعرض والتّهديد بالقتل، وأيضاً اتّهامي بأني كافر وخارج عن دائرة الدين، والتعذيب الجسدي لا يختلف كثيراً عن أساليب النظام، الشبح والدولاب والركل على المناطق الحساسة في الجسم، إضافة إلى منع الماء عني وتعطيشي، لم أعترف أبداً بالتُّهم الموجهة إلي. يوم الأحد 12/ شباط/ 2017 تم إطلاق سراحني بعد إعلان توبتي، باعتبار أنني كنت كافراً وأن التوبة على أيديهم ستعيدني إلى دائرة الإسلام الصحيح. خرجت من المعتقل أعاني أمراضاً كثيرة، أهمّها أنني غير قادر حتى الآن على المشي بطريقة سليمة، وعاجز تماماً عن ثني ركبتي، إضافة إلى رضّ في عظام الحوض، وتمكّنت من الهرب من الغوطة والوصول إلى إدلب خوفاً من اعتقالي ثانية“.

لقد رصدنا تصاعداً في استخدام التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة للمعارضة المسلحة منذ تشرين الأول/ 2016 حتى حزيران/ 2017 بعضها مُورس ضدّ أفراد من فصائل المعارضة ومدنيين ونشطاء، كما سجلنا ذلك في [حادثة مقتل العقيد المنشق زيدان نصيرات](#).

أبرز ضحايا الموت بسبب التعذيب لدى فصائل المعارضة المسلحة:

[عبد الرحمن مياسا](#) من أبناء مدينة دوما بمحافظة ريف دمشق، ينتمي إلى كتائب جيش الإسلام أحد فصائل المعارضة المسلحة، اعتقله لواء فجر الأمة -أحد فصائل المعارضة المسلحة- في عام 2015. يوم الأربعاء 21/ كانون الأول/ 2016 وردتنا معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب في أحد مراكز الاحتجاز التابعة للواء فجر الأمة وسُلّم جثمانه لذويه.





رأفت طالب أبو حلاوة

رأفت طالب أبو حلاوة، من مدينة إبطع بريف محافظة درعا، تولى عام 1991، يوم الإثنين 21/ كانون الأول/ 2015، اعتقاله عناصر مسلحة تابعة لفصيل فرقة شباب السنة أحد فصائل المعارضة المسلحة العاملة في محافظة درعا، نُقل بعدها إلى مركز احتجاز يقع في سجن مدينة بصرى الشام بريف محافظة درعا. يوم الثلاثاء 22/ كانون الأول/ 2015 وردتنا معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب الشديد والضرب الذي تعرّض له داخل مركز الاحتجاز.



عمار فاخرجي

عمار فاخرجي، من حي جوبر بمدينة دمشق، مُقاتل في صفوف لواء هارون الرشيد -أحد فصائل المعارضة المسلحة-، في شباط 2015 سلّم نفسه للجهاز الأمني التابع لفصيل جيش الإسلام -أحد فصائل المعارضة المسلحة-؛ بسبب اعتقاله سابقاً وفراره من المعتقل لديهم، يوم السبت 30/ تموز/ 2016، تم تسليم جثمانه لذويه وعليه آثار تعذيب. المكتب الطبي في فصيل جيش الإسلام أصدر تقريراً عن سبب الوفاة ذكر فيه أن سببها أزمة ربو حادة، فيما ذكر الطبيب الشرعي وجود آثار تعذيب وصعق كهربائي واضحة على الجثة.

الطفل رامز صلاح عيش، من حي برزة في مدينة دمشق، يبلغ من العمر 16 عاماً، في شباط/ 2016 اعتقاله عناصر مسلحة تابعة للواء الأول -أحد فصائل المعارضة المسلحة- في حي برزة بمدينة دمشق، ويوم الخميس 3/ آذار/ 2016 وردتنا معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب الشديد والضرب المبرح داخل مركز الاحتجاز التابع للواء الأول. صورة من [بيان](#) صادر عن اللواء الأول حول مقتل الطفل رامز صلاح عيش

الاستنتاجات القانونية:

تُشكّل أفعال التعذيب التي تقوم بها فصائل في المعارضة المسلحة مخالفةً صريحةً للقانون الدولي لحقوق الإنسان أثناء ممارستها بحق الأهالي في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وللقانون الدولي الإنساني في حال مورست بحق أحد خصومها في النزاع المسلح الغير دولي، وترقى إلى جريمة حرب.



رابعاً: التوصيات:

إلى النظام السوري:

فتح تحقيق فوري بجميع حالات الوفاة داخل مراكز الاحتجاز، والتوقف عن ارتكاب ممارسات ونمطية التعذيب التي تُشكّل جرائم ضد الإنسانية وترتكبها أجهزته بشكل يومي.

يجب تعليق كافة أحكام الإعدام لأنها صادرة بناء على اعترافات مأخوذة تحت التعذيب الوحشي.

السماح الفوري بدخول لجنة التحقيق الدولية المستقلة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجميع المنظمات الحقوقية الموضوعية.

اتخاذ إجراءات فورية لوقف أشكال التعذيب كافة، وتحسين ظروف مراكز الاحتجاز، والتعهد بحماية عشرات آلاف المعتقلين من التعرّض للتعذيب والإهانة.

إطلاق سراح المعتقلين تعسفياً وبشكل خاص الأطفال والنساء، وكشف مصير عشرات آلاف المختفين قسرياً.

يتحمل النظام السوري مسؤولية الوفيات بسبب التعذيب، وعليه البدء مباشرة بتعويض أسر الضحايا كافة.

إلى الإدارة الذاتية الكردية:

الالتزام بمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتوقف عن استخدام التعذيب بحق الخصوم السياسيين، أو العسكريين، وفتح تحقيقات للمتورطين في هذه الجرائم، ومحاسبتهم.

الإفصاح عن جميع المعتقلين ونشر قوائم بأسمائهم، ونشر مواقع وأماكن مراكز الاحتجاز السرية، والسماح للأهالي والمنظمات الحقوقية بزيارتهم.

إلى التنظيمات الإسلامية المتشددة:

يتوجب مراعاة تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في المناطق والسجون التي تخضع لسيطرتها، وإيقاف أشكال التعذيب كافة داخل مراكز الاحتجاز.



إلى فصائل المعارضة المسلحة:

مراعاة أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإنهاء المحاكمات الغير قانونية، وإيقاف جميع عمليات التعذيب داخل مراكز الاحتجاز.

السماح الفوري للجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات حقوق الإنسان الموضوعية بزيارة جميع مراكز الاحتجاز، وعدم وضع المعتقلين في مراكز احتجاز سرية.

محاسبة جميع الأفراد المتورطين بعمليات تعذيب، وطردهم بشكل مباشر.

على الفصائل المنضوية إلى جبهة فتح الشام الانفكاك عنها بأسرع وقت ممكن.

إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة:

تجديد مطالبة النظام السوري بضرورة الالتزام بوقف عمليات التعذيب، والطلب الفوري بكشف مصير الضحايا بسبب التعذيب، وإنقاذ من تبقى من المعتقلين في أسرع وقت.

الضغط على الحكومة السورية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن 2042 و2139 و2254 وفي حال تكرار عدم التزام الحكومة السورية كما هو الحال منذ ست سنوات لا بُدَّ من اللجوء إلى الفصل السابع لحماية المعتقلين من الموت داخل مراكز الاحتجاز.

يجب على روسيا التوقف عن عرقلة رفع الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

يتوجب على جميع الأذرع الإغاثية التابعة للأمم المتحدة البحث عن الأسر التي فقدت مُعليها أو أحد أبنائها بسبب التعذيب، وضمان إيصال المعونات إلى مُستحقيها بشكل مستمر، والبدء بعمليات إعادة التأهيل. المعاقبة الفورية لجميع الأفراد المتورطين في ما كينة التعذيب.



المجتمع الدولي:

يجب أن تقوم الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب باتخاذ ما يلزم من إجراءات لإقامة ولايتها القضائية على مرتكبي جرائم التعذيب، وبذل كل الجهود المادية والأمنية في سبيل ذلك.

اتخاذ إجراءات عقابية جديّة بحق النظام السوري لردعه عن الاستمرار في قتل المواطنين السوريين تحت التعذيب.

تقديم مزيد من الأموال والدعم والمنح الكافية للمنظمات المحلية التي تهتم برعاية وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب وأسرهم.

تقديم الدّعم للنشطاء الأفراد والمنظمات المحلية التي تقوم بتوثيق الانتهاكات دون فرض وصاية أو توجيهات سياسية.

آلية التحقيق الدولية المستقلة:

النظر في الحالات الواردة في هذا التقرير، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

شكر وعزاء

كل الشكر والتقدير للتّاجين من التعذيب الذين ساهموا بشكل فعال في هذا التقرير، خالص العزاء لعائلات الضحايا وأصدقائهم.



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

19



@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

